

مراجعة: محمود الفطافطة \*

## لمعاينة الجمهور، الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

إسم الكتاب: لمعاينة الجمهور، الفلسطينيون في الأرشيفات  
العسكرية الإسرائيلية

تأليف: رونة سيلع.

ترجمة: علاء حليجل.

عدد الصفحات: ٥٣٠ صفحة.

إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠١٨

لم تؤد النكبة الفلسطينية إلى تشريد الشعب الفلسطيني وتحطيم بناء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فحسب، وإنما أيضاً إلى ضياع وثائقه وأوراقه الرسمية عبر سرقتها من قبل إسرائيل. ومنذ اللحظات الأولى لتأسيس دولته، قام الاحتلال الإسرائيلي بتشكيل سردية تاريخية خاصة به لشرعنة انتصاره،

\* أكاديمي ومؤسس باحثون بلا حدود - رام الله.

تأليف وإعداد: رونة سيلع  
**لمعاينة  
الجمهور**  
الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية  
ترجمة: علاء حليجل



وأقيمت في هذا الإطار الأرشيفات لحفظ الوثائق؛ بهدف بناء الذاكرة الجماعية المختلفة وحفظها.

وقد حظيت الأرشيفات الكولونيالية بأبحاث واسعة، وخصوصاً لكونها أرشيفات توثق شكل وكيفية سيطرة المحتل على الخاضع للاحتلال من الناحية الجسدية الملموسة: القمع، الفصل الإثني، التطهير العرقي، المجازر وما شابه. كما وخضعت هذه الأرشيفات للبحث، أيضاً، من المنظور المتعلق بمنظومات وأجهزة السيطرة على الوعي والإدراك من أجل إعادة هيكلة صورة المحتل والخاضع للاحتلال بما يتلاءم والمعتقدات الكولونيالية الغربية.

وشكل الاستعمار الصهيوني المتمثل بدولة إسرائيل نموذجاً واضحاً في هذا السياق. إذ قامت الأجهزة والمنظمات المؤسسية اليهودية قبل قيام الدولة، بجمع المعلومات المتعلقة بالشعب الفلسطيني والبلدات الفلسطينية، لأغراض الاحتلال والسيطرة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل قامت إسرائيل بتملك ثروات الطرف الخاضع لسيطرتها، وإخفائها عن الحيز العام بواسطة منظومات متطورة، من خلال محو هويتها الأصلية وتفسيرها بما يضمن هيمنة رواية المحتل وحدها. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الأجهزة تمارس الرقابة والتقييد على المواد التي نتجت في هذه الأجهزة اليهودية/ الإسرائيلية؛ مخافة أن تفضي إلى رواية بديلة.

## نهب وقوننة!

دأبت الحركة الحركة الصهيونية، ومنذ بداياتها، على الاحتفاظ بمختلف الأرشيفات المتعلقة بفلسطين والفلسطينيين، ففي سنة ١٩٤٨ أقيم أرشيف الدولة لحفظ كل الوثائق المتعلقة بالمؤسسات الرسمية، وسن الكنيسة الإسرائيلي في سنة ١٩٥٥ قانوناً خاصاً لإدارة أرشيف الدولة، الذي انبثقت عنه أرشيفات المؤسسات البلدية والهيئات العامة.

وتحتفظ الأرشيفات الإسرائيلية بملفات كثيرة تتعلق بفلسطين والفلسطينيين يعود بعضها إلى العهد العثماني، وتمتد من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٩١٧. ويشمل الأرشيف، كذلك، عدداً كبيراً من ملفات الحكومة والمؤسسات العامة من أيام الحكم العسكري والانتداب البريطاني على فلسطين، (١٩١٧ – ١٩٤٨). وبالإضافة إلى وثائق وأرشيفات المؤسسات الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل بعد النكبة، فقد استولت كذلك على العديد من كنوز التراث الفلسطيني من مكتبات خاصة وعامة احتوت على الكثير من المخطوطات والكتب المطبوعة، ونُقلت معظمها إلى « المكتبة الوطنية» في القدس الغربية.

وعلى الرغم من ضياع العديد من أوراق المؤسسات الفلسطينية العامة والخاصة، إلا أن الكثير منها — مما نجا من ألسنة نيران الحرب — وجد طريقه إلى الأرشيفات الإسرائيلية، التي تشكل مصدراً مهماً لفهم المجتمع الفلسطيني، ثقافياً وسياسياً واجتماعياً ما قبل النكبة. يمثل هذا السلب أكبر عملية نهب للوثائق في التاريخ وفق ما ذكره الباحث الإسرائيلي «غيش عميت» في كتابه (بطاقة ملكية: تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية) والذي ترجمه ونشره مركز «مدار» في العام ٢٠١٥.

ويأتي كتاب «رونة سيلع» ليمثل رحلة بحث شاقة؛ تلاحق مصائر الصور الفلسطينية المعتقلة في الأرشيفات الإسرائيلية، سواء أكانت مسروقة من بيوت الفلسطينيين ومن جيوب شهدائهم، أم تلك التي التقطت من داخل القرى ومن سمائها لأهداف عسكرية.

## محو وإلغاء

يتكون الكتاب من خمسة فصول، إلى جانب تقديم، ومقدمة. ففي التقديم الذي كتبه الباحث أنطوان شلحت جاء: «بالإضافة إلى فوائد هذا الكتاب الجمّة، بالأساس من ناحية المعلومات الموثوق بها والواردة فيه نقلاً عن مصادر أولى هي في متناول يدي المؤلف، فإن استنتاجاته الفكرية ليست أقل أهمية واستبصاراً. وهي استنتاجات تحمل من الحدة والوضوح قدراً يعفينا من عناء التوسّع فيها. ويبقى في مقدمها الاستنتاج القائل: إن الاستعمار الصهيوني الكولونيالي لفلسطين، في ١٩٤٨ كما في ١٩٦٧ وصولاً إلى يومنا الراهن، لم يتم في الحيز الجغرافي فحسب، بل أيضاً في حيزي الوعي والذاكرة. وضمن هذا السياق يُنظر إلى الأرشيفات الكولونيالية، على غرار الأرشيف الإسرائيلي، بصفتها مواقع لإنتاج الرواية التاريخية، بواسطة منظومات محو وإخفاء».

ويبين شلحت أن المؤلف ركزت، في كتابها، على مرحلتين زمنيتين مركبتين ترتبطان بهذا التاريخ: الأولى، مرحلة الحياة في فلسطين قبل العام ١٩٤٨، والتنظيمات الفلسطينية وحرب ١٩٤٨، والنكبة ونتائجها، والتي فتحت معظم المواد المتعلقة بها بعد خمسين عاماً، أو بعد معركة قضائية لفتحها. أما المرحلة الثانية، فهي المطة من أرشيفات وغنائم حرب أُخذت من بيروت في ثمانينيات القرن العشرين الفائت، وتصف المنفى الفلسطيني والنضال بعده.

أما المقدمة، فجاءت طويلة، وفيها توضح الباحثة سيلع أن كتابها يضم عدداً كبيراً من الصور النادرة وعالية الجودة للحياة في فلسطين، وللأحداث المؤثرة في تاريخها، إلى جانب مجموعة صور ملتقطة من الجو، تظهر المعالم الكاملة لعدد من

يتمحور هذا الكتاب حول التاريخ الفلسطيني – البصري والمكتوب – الموجود في الأرشيفات العسكرية في إسرائيل. وهو يتابع من جهة، كيفية جمع هذا التاريخ، والذي جرى عموماً بالقوة (الغنم، والنهب، وجمع المعلومات لغاية السيطرة والرقابة)، وإدارته وحفظه والسيطرة عليه بوساطة منظومات قمعية في داخل الأرشيفات الكولونيالية، من الجهة الأخرى.

يضم الكتاب مواد أنتجت قبل وخلال النكبة أو بعدها بقليل. وأيضاً أرشيفات أخذت كغنائم من بيروت في ثمانينيات القرن الماضي. ويلخص الكتاب عشرين عاماً من النشاط البحثي.

أُخضعت هذه المواد التي كشفت عنها الكاتبة لتوصيف الرواية الصهيونية/ الإسرائيلية، وبناءً على ذلك ثمة حاجة لتحريرها من القوة التي مورست عليها، ومن الخطاب الكولونيالي، وإعادتها إلى السياق الأصلي، والسعي ضد المضامين التي ينتجها الجيش والأرشيف العسكري.

ويرصد الكتاب الطرق التي اتبعتها الأجهزة العسكرية في إسرائيل، وقبلها، لجمع وحفظ المعارف والمعلومات البصرية، والأخرى المتعلقة بالفلسطينيين، على مدار القرن العشرين المنصرم، وكيفية سيطرة الأرشيفات العسكرية على هذه المعارف وإدارتها إدارة كولونيالية، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وعلى نحو يشبه تماماً ما مارسته قوى الاستعمار الحديث، بل بطرق أكثر تركيماً.

### «أمنّة» المعلومات

ويبين الكتاب كيف ترتبط غالبية المعلومات والمعرفة بخصوص الفلسطينيين في الأرشيفات العسكرية بتدابير متنوعة من النشاطات الاستخباراتية لغايات عسكرية، وما واكبها من سلب قامت به جهات عسكرية رسمية من أرشيفات ومجموعات تتبع لمؤسسات وبيوت خاصة، وجنود وشهداء وأسرى، وحتى نسخ المعلومات سرّاً وجمع المعلومات المتعلقة بالفلسطينيين وبلداتهم لغايات السيطرة والاحتلال.

وفي هذا الفصل، تُشير المؤلفة – استناداً إلى الباحث الهندي إيجاز أحمد – إلى «أن الأرشيفات لا تُفحص وفق معايير الأعلاميين، بل تُقاس وتُصنف وفق معايير العالم الغربي. فأولاً، تُعالج هذه الأرشيفات في الأرشيفات الغربية وفق تكتيكات الإخراس والتلفيق والتمثيل الخاطي الذي يلحق بغير الغربي». وترى الكاتبة

القرى الفلسطينية المدمرة ببيوتها وشوارعها وحاراتها، بما يتيح استعادة مبناها المعماري والجغرافي والطوبوغرافي.

يتمحور هذا الكتاب حول التاريخ الفلسطيني – البصري والمكتوب – الموجود في الأرشيفات العسكرية في إسرائيل. وهو يتابع من جهة، كيفية جمع هذا التاريخ، والذي جرى عموماً بالقوة (الغنم، والنهب، وجمع المعلومات لغاية السيطرة والرقابة)، وإدارته وحفظه والسيطرة عليه بوساطة منظومات قمعية في داخل الأرشيفات الكولونيالية، من الجهة الأخرى.

يضم الكتاب مواد أنتجت قبل وخلال النكبة أو بعدها بقليل، وأيضاً أرشيفات أخذت كغنائم من بيروت في ثمانينيات القرن الماضي. ويلخص الكتاب عشرين عاماً من النشاط البحثي.

### كي الوثائق!

تتطرق الباحثة في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان «الأرشيفات العسكرية في إسرائيل والإدارة الكولونيالية، إلى طبيعة جمع المواد الأرشيفية من الفلسطينيين وحفظها في الأرشيفات الإسرائيلية، إذ تبين أن هذه المواد جُمعت برُمّتتها من مصادر ومبدعين فلسطينيين، أو أن قوات يهودية/ إسرائيلية أنشأتها، وهي مواد ذات أهمية للفلسطينيين، وتخضع لأجهزة ومنظومات كولونيالية قمعية تقوم بإدارتها والسيطرة عليها. وتشمل هذه المنظومة على الرقابة وتقييد الكشف والمعاينة، والشطب وإخفاء المعلومات والسيطرة على هوية المخولين بمعاينة هذه المواد، ودمغ الملكية على مواد محتلة وإخضاعها لقوانين الدولة المحتلة ولعابيير ونظم الأرشيفات الإسرائيلية، والتفسير والتصنيف المغرضين، إلى جانب محاولة السيطرة على رواية/ تاريخ الشعب الفلسطيني.



من الكتاب: صورة جوية للمجدل.

للرقابة العسكرية. وفي هذا الخصوص، يكشف الكتاب منظومات القوى الماثلة في صلب أرشيف الجيش الإسرائيلي. فهذا الأرشيف يمارس نظاماً وقوانين مختلفة لتقييد الاطلاع على المواد الموجودة بحيارته. وتراوح سنوات التقييد الذي حُدد في أنظمة الأرشيفات من ٣٠ سنة إلى خمسين، وبعضها لا يُمكن الاطلاع عليه أبداً.

ويكشف الكتاب في الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان «جمع المنظومات العسكرية الرسمية للمواد المتعلقة بالفلسطينيين حتى مطلع الخمسينيات»، عن وجود صور جوية التقطتها جهات إسرائيلية للبلدات الفلسطينية قبل عام النكبة في ١٩٤٨، وتشمل توثيقاً شاملاً للوجود الفلسطيني قبل تلك النكبة. وهي توفر معلومات جمة حول الحياة النابضة في فلسطين، والانتشار الجغرافي الواسع قبل النكبة، ولذا فهي تشكل في الوقت عينه شاهداً على حجم الدمار الذي حل بالكيان الفلسطيني.

### وثائق القمع

ووفقاً لما تقول المؤلفة، فإن هذه الصور هي بمثابة التوثيق الأوسع الأخير للانتشار الجغرافي الفلسطيني، الذي يُمكن من إدراك وفهم خارطة البلد من نظرة طائر قبل النكبة. ومع أن هذه الصور التقطت لغايات تتعلق بالاحتلال الكولونيالي،

أن أرشيفات الشعوب الخاضعة للاحتلال تأسست، دائماً، لخدمة جمهور غربي، ولم تُؤسس يوماً لعناية جمهور الهدف الأصلي. زد على ذلك أن هذه الممارسات محوكة في الأرشيفات الغربية. ولذلك يشكل حفظ أرشفة التاريخ غير الغربي في الأرشيفات الغربية بواسطة الأدوات الغربية، ميزة مركزية، وهدامة لها.

وعلى هذا المنوال، تقع الأرشيفات الفلسطينية تحت النمط ذاته من الهيكلية والتفسير والاتلاف الغربية، التي تمارسها عليها الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية. وكون هذه الأرشيفات موجهة إلى الجمهور الغربي، وخصوصاً الصهيوني، فإن ذلك يمكنها من محو مميزاتها الفلسطينية، وهي بذلك تمثل طريقة التمثيل الغربية – الصهيونية. ومن الأمثلة على ذلك الصور الفلسطينية في أرشيف الهفناه. فالأرشيف يُشير في سجلات محتوياته إلى أن حقوق الملكية الفكرية تتبع للأرشيف، لا للمصور أو أصحابها الفلسطينيين. وإلى جانب ذلك، تحمل الصور دمغة الأرشيف الإسرائيلي للتدليل على الملكية.

وتستعرض سيليح مسألة المعاينة على الأرشيف، إذ تبين أن منع الوصول ومنع الاطلاع على المواد، إلى جانب المماثلة والتمييز بين الباحثين والأبحاث، ومراكمة الصعاب والمعوقات والمس بحرية البحث – كلها ظواهر واردة في الشكاوى المتعلقة بعمل أرشيف الجيش الإسرائيلي، ولا يمكن إلا الاطلاع على الملفات الرقمية، مع خضوعها



ووفقاً لما تقول المؤلفة، فإن هذه الصور هي بمثابة التوثيق الأوسع الأخير للانتشار الجغرافي الفلسطيني، الذي يُمكن من إدراك وفهم خارطة البلد من نظرة طائر قبل النكبة. ومع أن هذه الصور التقطت لغايات تتعلق بالاحتلال الكولونيالي، ولتبيين الاتجاهات والحركة أثناء الاحتلال، إلا أنه بالإمكان اليوم عكس هذه الغايات واستخدامها لهيكل المعرفة المتعلقة بحياة الفلسطينيين قبل ١٩٤٨.

السلطة الفلسطينية، خلافاً للاتفاقات الموقعة مع السلطة، والتي تقضي بعدم قيام هذه الأخيرة بأي نشاطات في منطقة القدس».

ومع أن سيلع تُعرب عن أملها في أن تُعاد وثائق «بيت الشرق» إلى أصحابها بسرعة، مثلها مثل سائر الممتلكات الثقافية الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل منذ ١٩٤٨، فإنها لا تُخفي تعويلها على أن تؤدي معاينة الجمهور لهذه الوثائق البصرية والمكتوبة إلى تعميق الوعي المفقود والمصادر حيال الرواية التاريخية الفلسطينية للصراع، والتي تؤكد مراراً أن إسرائيل تخاف منها، ومن أي مادة يمكن أن تدعمها، حتى لو أنتج هذه المادة أو صورها أو كتبها يهود/إسرائيليون، وهي تستثمر جهوداً جمة في إخفائها من الحيز العام.

### عندما يُدفن أرشيف القدس!

وبخصوص الفصل الثالث، والذي وسم بعنوان «نهب الصور ومجموعات الصور التي نقلت إلى الأرشيفات العسكرية على أيدي أفراد وجهات مدنية حتى سنوات الخمسينيات»، نود التركيز على نهب وثائق وأرشيفات القدس، إذ ترى الباحثة أن معركة القدس كانت أطول معارك عام ١٩٤٨ وامتدت عاما كاملا. وحظيت القدس بمكانة كبيرة لدى العرب والفلسطينيين، ورأوا فيها حلبة الصراع المركزية. لذلك، ومن الشهور الأولى، تم توثيق المعركة بأكملها تقريباً من مصورين عرب وأجانب. وقد قامت الأجهزة الإسرائيلية بتحريف الوقائع والأحداث استناداً إلى الرواية الإسرائيلية. وتؤكد الباحثة أن «صندوق أورشليم» جمع أكبر كمية من الوثائق ليسلمها إلى أرشيف الجيش الإسرائيلي؛ لتدفن وتُسبَع على غرار كنوز فلسطينية كثيرة أخرى، بموجب نظم الأرشيف الكولونيالي والتفسيرات والقانون الإسرائيلي.

ولتبيين الاتجاهات والحركة أثناء الاحتلال، إلا أنه بالإمكان اليوم عكس هذه الغايات واستخدامها لهيكل المعرفة المتعلقة بحياة الفلسطينيين قبل ١٩٤٨.

كذلك، فإنه يمكن بواسطة هذه الصور، أيضاً، اكتساب المعرفة بخصوص كل قرية وقرية، مثل مبناها المعماري والجغرافي والطوبوغرافي، وكثافة السكان فيها، والزراعة فيها ومميزاتها، والطرق المؤدية إليها، وغيرها. كما أن بالإمكان وصل مئات الصور الجوية ببضعها البعض، وفقاً لموقعها على الخارطة، وهيكل صورة مركبة ودقيقة تحوي تقديراً لحجم الوجود الفلسطيني قبل ١٩٤٨. أي أنه بالإمكان هيكل خارطة فوقية تُمكن من وصف الوجود الفلسطيني، والتركز- حسب الحاجة- في مناطق معينة في أرجاء البلد، أو وصف البلد بأكمله. وتتميز هذه الصور، كذلك، بأهمية في توصيف تاريخ القمع الذي خضع له الفلسطينيون.

وفي هذا السياق، تشير المؤلفة إلى المعركة القضائية التي خاضتها في مقابل جهات متعددة في أرشيف الجيش والجهاز الأمني الإسرائيلي فيما يخص مطالبتها بمعاينة وفتح وعرض محتويات الأرشيفات والصور والمجموعات والمواد الفلسطينية المتنوعة، أو ذات الأهمية للفلسطينيين، والموجودة في الأرشيفات العسكرية أو الشرطة في إسرائيل. وفي إحدى الرسائل التي تلقتها الباحثة من مساعد المستشار القانوني في الجهاز الأمني، والتي تتطرق إلى طلبها معاينة أرشيف التصوير الخاص بـ«بيت الشرق» جاء أن هذه المواد «مقيدة» وفق القانون الإسرائيلي، ولذلك فهي غير مفتوحة أمام معاينة الجمهور».

وتذكر الكاتبة أن القوات الإسرائيلية غنمت عدداً كبيراً من الوثائق المرتبطة بفترة مختلفة: شرائط فيديو، صور، خرائط، مواد محوسبة ومواد أرشيفية كبيرة. وكانت الغاية من هذه المصادرة، وفق الرواية الإسرائيلية «الإشارة إلى صلة مباشرة قائمة بين «بيت الشرق» وبين

أعيد الأرشفة والمكتبة اللذان نهبهما الجيش الإسرائيلي من مركز الأبحاث (١٩٨٢) إلى منظمة التحرير، بعد عام على ذلك، في إطار صفقة لتبادل الأسرى، وبوساطة فرنسية. علماً أن إسرائيل قامت بنسخ مواد الأرشفة، من دون الحصول على إذن أصحابه. ويعكس هذا الفعل بعداً كولونياً إضافياً بخصوص الغنائم، وقد نقل الأرشفة إلى جهة غير معلومة في إسرائيل، وثمة تعتيم على هذه المعلومات.



من الكتاب: صورة جوية للمسية.

وصلوا إلى الشارع المحاذي، أتيت ليلاً إلى المركز وأخذت المواد المهمة، وهي في الأساس لمخطوطات: مذكرات فلسطينيين لم أرغب بضياعها، تقارير سياسية وتقييمات للأوضاع. وظلت هذه المواد لدي، بعيداً عن متناول يد أي جندي إسرائيلي. وضعت المواد في حقيبتين وحافظت عليهما في مكان آمن». ويضيف «في اليوم الأول أتوا ومشطوا المنطقة. وفي اليوم الثاني أحضروا الشاحنات وبدأوا بالتحميل. أخذوا كل شيء، باستثناء محاضر الكنيست ومجلدات قوانين دولة إسرائيل».

كذلك، تتطرق الباحثة سيلع إلى عدد من الذرائع التي تُستخدم من قبل الجهات المسؤولة في دولة الاحتلال لمنع كشف معلومات معينة. ومن بين هذه الذرائع أن «كشف الحقائق قد يُشكل وسيلة بأيدي أعدائنا وخصوصاً، بل قد يؤدي إلى إضعاف عزيمة أصدقائنا»؛ «كشف الحقائق قد يؤدي إلى إلهاب مشاعر السكان العرب في البلد و/ أو في المناطق الفلسطينية»، «كشف الحقائق قد يؤدي إلى إضعاف حجج الدولة في محاكم البلد أو المحاكم في العالم»، «هناك خشية من كشف معلومات قد يتم تفسيرها بأنها جرائم حرب إسرائيلية». وفي هذا الخصوص، تؤكد المؤلفة أن الكثير من المواد والأرشفات الفلسطينية ما تزال مغلقة في الأرشفات العسكرية الإسرائيلية، وأن المعركة في مقابل أرشفة الجيش الإسرائيلي ما تزال طويلة. ومن هنا، تؤكد على أن إسرائيل تتخذ أكثر فاكثراً في الوضعية الكولونية.

الفصل الرابع، تخصصه الباحثة للأرشفات التي نهبتها إسرائيل من بيروت عام ١٩٨٢، والتي شملت نهب وثائق من مركز الأبحاث الفلسطيني، قسم الثقافة الفنية في منظمة التحرير، أفلام إسماعيل شموط وقيس الزبيدي، أرشفة التصوير والنشاطات في حقل التصوير الفوتوغرافي، معارض وأعمال جرافيكية. وبالتركيز على مركز الأبحاث الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاء في الكتاب أنه في ٢٨ شباط ١٩٦٥، وبعد عدة شهور على تأسيس منظمة التحرير، أُقيم في بيروت مركز الأبحاث الفلسطيني، بهدف توثيق القضية الفلسطينية، وإجراء الأبحاث حولها، ونشر الكتب والمقالات ذات العلاقة بالصراع العربي - الإسرائيلي.

وتورد سيلع حوارها مع أحد الذين أداروا المركز ما بين الأعوام (١٩٧٨ — ١٩٨٢) وهو صبري جريس، حيث يقول: «تهيئنا لدخول الجيش الإسرائيلي، وعندما علمنا بأن أوائل الجنود الإسرائيليين

يتمثل ما يكشف عنه الكتاب في تعقيد منظومات السيطرة، الأمر الذي بات واضحاً من خلال قمع الآخر بواسطة نهب أرشيفاته وغنمها، والسيطرة على ثقافته ومنع نشرها، ومنع الوصول إلى المواد وإنكار وجودها لسنوات طويلة، وإخفاء ومنع المعاينة والسيطرة على تفسيرها. ولا ينعكس القمع في ممارسة القوة العسكرية الملموسة لنهب المواد الثقافية وحفظها في الأرشيفات، فحسب، بل ينعكس ذلك، وعلى قدر كبير، في محاولة السيطرة على كتابة تاريخ وموروث الآخ.

### خلاصة

يتمثل ما يكشف عنه الكتاب في تعقيد منظومات السيطرة، الأمر الذي بات واضحاً من خلال قمع الآخر بواسطة نهب أرشيفاته وغنمها، والسيطرة على ثقافته ومنع نشرها، ومنع الوصول إلى المواد وإنكار وجودها لسنوات طويلة، وإخفاء ومنع المعاينة والسيطرة على تفسيرها. ولا ينعكس القمع في ممارسة القوة العسكرية الملموسة لنهب المواد الثقافية وحفظها في الأرشيفات، فحسب، بل ينعكس ذلك، وعلى قدر كبير، في محاولة السيطرة على كتابة تاريخ وموروث الآخر، وضبط ما سيجري الكشف عنه في الحيز العام.

وبناءً عليه، تتوصل سيلع إلى استنتاج مفاده: إن تحويل الأرشيف إلى موقع للمقاومة ما بعد الكولونيالية هو أحد التحديات الماثلة أمام باحثي الأرشيفات الكولونيالية الآن، إلى جانب ضرورة المطالبة بإعادة ما تتستر عليه هذه الأرشيفات من الكنوز الثقافية الفلسطينية إلى أصحابها. وتقتصر المؤلف في كتابها تنظيف الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية من مركباتها الكولونيالية والقمعية، مؤكدة أنه ينبغي عدم الاكتفاء بممارسة الاستراتيجيات ما بعد الاستعمارية عليها وبتخليصها من تقاليد الرقابة والمحو، بل هناك ضرورة للمطالبة بإعادتها إلى أصحابها الأصليين.

وبهذا، يمثل كتاب سيلع مصدراً مهماً وفريداً في كشف سياسة دولة الاحتلال الإسرائيلي في نهب وتحريف وإخفاء السجل البصري والمكتوب للفلسطينيين على مدى قرن من الزمن. سياسة هدفها خلق رواية إسرائيلية تدعي أن الحق التاريخي على الأرض يعود للشعب اليهودي، وكل ذلك من خلال التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني الأصليين. وإن كان إسرائيل نجحت في سرقة وتغييب هذا الأرشيف الضخم، فإنها لم ولن تنجح في طمس الحق الفلسطيني.

أعيد الأرشيف والمكتبة اللذان نهبهما الجيش الإسرائيلي من مركز الأبحاث (١٩٨٢) إلى منظمة التحرير، بعد عام على ذلك، في إطار صفقة لتبادل الأسرى، وبوساطة فرنسية. علماً أن إسرائيل قامت بنسخ مواد الأرشيف، من دون الحصول على إذن أصحابه. ويعكس هذا الفعل بعداً كولونياً إضافياً بخصوص الغنائم، وقد نقل الأرشيف إلى جهة غير معلومة في إسرائيل، وثمة تعميم على هذه المعلومات. عاد جريس إلى البلد في سنوات التسعينيات، مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، وأسس مركز الأبحاث مجدداً في القدس الشرقية، إلا أن الشرطة الإسرائيلية نهبت مواده ثانية في عام ٢٠٠١، عندما أغلقت «بيت الشرق» وصادرت أرشيفه.

جاء الفصل الخامس تحت عنوان «الأرشيف كموقع للخيال – الأرشيف كموقع للمقاومة»، حيث نجد في هذا الفصل أن المجتمع الإسرائيلي يعيش في ظل أزمة أخلاقية: فهو من جهة يجمع على إعادة الكنوز الثقافية التي نهبها النازيون إلى أصحابها اليهود في أثناء المحرقة، من دون أن يتراجع هذا الموضوع عن أجندة الرأي العام. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الأزمة الأخلاقية لا تطبق فيما يخص الكنوز الفلسطينية التي نهبتها وتحتجزها إسرائيل بالقوة.

هذا النهب، وفق المؤلف، يدلنا على التخطيط المسبق للنهب، وعلى التعاون بين القوة والفكر، إلى جانب أنه يدلنا، أيضاً، على طريقة تنفيذ هذا الأمر. نراه (حسب سيلع) في المنظومة المركبة والمتطورة الخاصة بسرقة المواد في بيروت، والتي جرت بناءً على معلومات جُمعت سلفاً، ومع قوائم لعناوين دقيقة أعدت سلفاً للمؤسسات الفلسطينية التي يجب أخذ المواد منها. وقد أصطحب أفراد جهاز الشاباك معهم جنوداً نظاميين للمهمة، وبحوزتهم هذه القائمة. وفي نهاية هذه المهمات كان الجنود يستريحون على شواطئ البحر، أو يتناولون الطعام والشراب في مقاهي بيروت!.